



Arab Republic of Egypt

AFRICAN ASSOCIATION FOR
PUBLIC ADMINISTRATION AND
MANAGEMENT (AAPAM)



ASSOCIATION AFRICAINE POUR
L'ADMINISTRATION PUBLIQUE
ET LE MANAGEMENT (AAAPM)



تتوجه حكومة جمهورية مصر العربية
والرابطة الأفريقية للإدارة العامة (AAPAM)
بدعوة سيادتكم لحضور
مؤتمر المائدة المستديرة الأربعة
التاريخ: 3-6 ديسمبر 2019



مذكرة

مؤتمر المائدة المستديرة الأربعة

بعنوان:

احداث نقلة نوعية في المؤسسات العامة بأفريقيا من أجل التنمية المستدامة

مكان الانعقاد: القاهرة، مصر

التاريخ: 3-6 ديسمبر، 2019

1. المقدمة

تحتاج القارة الأفريقية إلى صياغة استجابات ملائمة للتحديات التي تواجهها على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وللتغلب على تلك التحديات بشكل فعال، يجب على دول القارة القيام بتدعيم أسس الحوكمة ودعم المؤسسات العامة من خلال تبني ممارسات إدارية رشيدة، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا في ظل وجود مؤسسات على درجة عالية من الفعالية.

ومن المعلوم أن وجود مؤسسات فعالة تشمل الجميع وتخضع للمساءلة هو أمر أساسي لتحقيق أجندة أفريقيا 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمعروفة بأهداف التنمية المستدامة. فالمؤسسات (الرسمية وغير الرسمية) هي التي تحدد سبل اتخاذ القرارات، وتخصيص الموارد، وعمل الأسواق، واستخدام الموارد الطبيعية، وإدارة الصراعات، ومنع العنف والجريمة والتعامل معها. وتقوم مثل هذه المؤسسات الفعالة والشاملة والخاضعة للمساءلة، والتي توفر الفرص للوصول إلى العدالة، على أساس تفعيل سيادة القانون، والاستجابة لاحتياجات الأشخاص، وتوفير فرص الوصول إلى الخدمات بشكل سريع وملائم ومنصف.

وتعزز أيضًا المؤسسات القوية المساواة والثقة فيما بين المجتمعات والأعمال والأشخاص وذلك من خلال تأمين مشاركتهم وإشراكهم ومواجهة الفساد مع إرساء ثقافة النزاهة في تقديم الخدمات. ولقد لاحظ (Asfaw and Mbeche, 2004) أن المؤسسات التي تعمل بشكل جيد باستطاعتها دعم النمو والحد من الفقر عن طريق توفير بيئة مواتية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة، وعليه يحتاج الأمر من الدول الأفريقية إلى إقامة مؤسسات فعالة ومستحبة وديمقراطية، وهي التي سوف تعزز من قيام الحوكمة الخاضعة للمساءلة والمتصفة بالشفافية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ويتم تحديد مدى شرعية المؤسسات والأنظمة والعمليات بموجب مجموعة من العوامل والتي تتضمن احترام حقوق الإنسان، والإجراءات العادلة وغير التمييزية وتحقيق تكافؤ الفرص حيث لا يتم إقصاء أحد أو التمييز ضده على أساس العمر، أو العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الطبقة الاجتماعية، أو الانتماء السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الملكية، أو الميلاد، أو الإعاقة أو غيرها من الحالات الأخرى. وعليه فإن المؤسسات التي لا يتحقق فيها هذا المستوى من القوة المستدامة تحتاج إلى عملية تحول، وهو ما تتطلبه أفريقيا حتى تزدهر، وذلك على الأقل وفقًا لأجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة.

2. الخلفية العامة والتوجيه السياقي

على مدار السنوات الثلاث الماضية، ركزت الرابطة الأفريقية للإدارة العامة على "القيادة التحولية" والتي تعتبر السبيل لتحقيق أفريقيا لأهداف التنمية الخاصة بها والمنصوص عليها في أجندة 2063. ولقد قررت الرابطة الأفريقية للإدارة العامة والتنظيم أن تركز أكثر على تحول المؤسسات العامة من خلال تطوير قدراتها الفكرية على فحص التدابير واقتراحها من أجل تحول المؤسسات وتطوير قدرتها على الإدارة العامة والتنظيم باعتبارها من المتطلبات الرئيسية لتحقيق مستويات التنمية المستدامة الموضحة في أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن المؤسسات العامة تلعب دورًا محوريًا في عملية التنمية إلا أنه استنادًا إلى الأدلة المتوفرة، فإن دولاً مثل الدول الأفريقية يوجد لديها مؤسسات على درجة كبيرة من الضعف وعدم الفعالية وهو الأمر الذي يرجع إلى تدني تطبيق سيادة القانون، وممارسات الفساد، وسوء الإدارة، وغياب المجتمع المدني والتدخلات السياسية (Asfaw and Mbeche, 2004).

عندما جاء الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما إلى أفريقيا، ألقى خطابًا مؤثرًا أمام البرلمان الغاني حيث أكد على أهمية المؤسسات القوية من أجل تحقيق الرخاء والسلام المستدام في أفريقيا. ومن هذا المنطلق، وفي القرن الحادي والعشرين، تعتبر المؤسسات القادرة والتي تتمتع بالمصداقية والشفافية هي السبيل للنجاح. وفي إطار شرح مفهوم المؤسسات القادرة أشار الرئيس أوباما إلى أن البرلمانات الفعالة، وقوات الشرطة الأمنية، والقضاء والصحافة المستقلين، و القطاع الخاص والمجتمع المدني الناشط هي العوامل التي تمنح الحياة للديمقراطية، وهذي أمور هامة في الحياة اليومية للأشخاص. وفي

إطار طرح تصوره عن "أفريقيا التي نريدها"، كرر الرئيس أوباما أنه مع وجود المؤسسات الفعالة والإرادة القوية يستطيع الأفارقة تحقيق أحلامهم في نيروبي، ولاجوس، وكيجالي، وكنشاسا، وهراري، وأكرا، وفي عموم القارة بوجه عام. ومن ثم من الممكن تلخيص الأمر في أن المؤسسات القوية فضلا عن الوصول إلى المستويات الملائمة من الضوابط والموازن التي تجعل القيادات تخضع للمساءلة، هي الأمور التي تضمن تقديم الخدمات الشاملة والفعالة.

3. منطوق اختيار موضوع المؤتمر ومبرراته

إن المؤسسات والقيادة توأمان مرتبطان لا يمكن لأحدهما العمل بفعالية دون الآخر. وعليه فإن معالجة أي خلل في أحدهما يجب أن يتضمن إجراء فحص جوهري للآخر. وتأكيدًا لذلك ينطعم المقصد 3 من أجنحة 2063 إلى قارة أفريقية تتمتع بمؤسسات قادرة وقيادات تحويلية على كافة المستويات، حيث تكون المؤسسات في خدمة الأفراد، ويمتلك المواطنون عملية التنمية والإدارة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويشاركون فيها. ومن المتوقع أن البيروقراطية العاملة في مؤسسات قادرة سوف تتمتع بالكفاءة والمهنية وتقوم على أساس الجدارة وتطبيق القانون، وهو الأمر الذي من شأنه خدمة القارة الأفريقية ككل وتوفير الخدمات ذات الفعالية والكفاءة. واستنادًا إلى هذا الحلم الأفريقي فسوف يتناول مؤتمر المائدة المستديرة الأربعين للرابطة الأفريقية للإدارة العامة مسارات التحول التي تضمن أن المؤسسات على كافة مستويات الحكومة في أفريقيا تتخذ الطابع التنموي والفعال والشامل والديمقراطي وتخضع للمساءلة.

علاوة على ذلك تقرر أهداف التنمية المستدامة الحاجة إلى بناء مجتمعات يسودها السلام والعدل والشمول، وتتوفر فيها المساواة في الوصول إلى العدالة. وبالتالي فإن تحقيق ذلك يحتاج إلى مؤسسات قائمة على احترام حقوق الإنسان (بما في ذلك الحق في التنمية)، وفعالية سيادة القانون والحوكمة الرشيدة على كافة المستويات والشفافية والفعالية والمساءلة. والجدير بالذكر أن هاتين الرؤيتين (أجنحة 2063 وأهداف التنمية المستدامة) تحظيان بقبول عالمي واسع، تبرهنان بوضوح على مدى أهمية المؤسسات القادرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، وبالتالي في مناطق أخرى بالعالم. إن الأهمية التي تعطيهما هاتين الرؤيتين لبناء المؤسسات وتحولها هو ما دفع الرابطة الأفريقية للإدارة العامة لتخصيص مؤتمر المائدة المستديرة الأربعين لمناقشة وعرض المقترحات حول كيفية تحول مؤسسات القطاع العام في أفريقيا بشكل استراتيجي لتحقيق نقلة نوعية في إتاحة الخدمات العامة.

4. أهداف مؤتمر المائدة المستديرة

إقرارًا للحاجة المحورية لإحداث نقلة نوعية في مؤسسات القطاع العام في أفريقيا من أجل تنمية مستدامة، سوف يركز مؤتمر المائدة المستديرة الأربعين على الأهداف التالية:

- 4.1 فحص السبل والوسائل من أجل تحول مؤسسات القطاع العام لتصبح قاطرات فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة سعياً لتحقيق التنمية المستدامة؛
- 4.2 فحص الممارسات الحالية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم سبل إعادة توجيهها كوسيلة لتمكين القطاع العام من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛
- 4.3 مناقشة التدابير واقتراحها لتعزيز المؤسسات والآليات المعنية بتنسيق السياسة العامة؛
- 4.4 تحديد القضايا المتداخلة والاتفاق عليها والتي تعتبر من الأمور المحورية من أجل تحول مؤسسات القطاع العام في أفريقيا؛
- 4.5 تقييم المؤسسات اللامركزية مع الأخذ في الاعتبار اقتراح مداخلات للإدماج لضمان تعزيز تقديم الخدمات وفعاليتها؛
- 4.6 توفير منصة للمشاركين من أجل عرض الابتكارات وأفضل الممارسات وتبادلها من خلال دراسات حالة متعلقة بتحول مؤسسات القطاع العام.

5. المخرجات المتوقعة

5.1 تعتبر مؤتمرات المائدة المستديرة للرابطة الأفريقية للإدارة العامة منصات لتبادل المعلومات والمعارف والخبرات، ومع نهاية الجلسة الأربعين سوف يتوصل المشاركون إلى:

5.1.1 أفكار ملموسة حول كيفية تحول مؤسسات القطاع العام وترسيخها لتصبح قاطرات فعالة وشاملة وتخضع للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

5.1.2 مداخلات بشأن كيفية إعادة توجيه أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتصبح أدوات تمكينية من أجل مؤسسات فعالة بالقطاع العام لتحقيق التنمية المستدامة.

5.1.3 تدابير فعلية لدعم المؤسسات والآليات المعنية بتنسيق السياسات العامة.

5.1.4 تأهيل مؤسسات القطاع العام في أفريقيا للعمل مع القطاع الخاص وباستخدام أدواته.

5.1.5 مقترحات محددة لدمج المؤسسات اللامركزية من أجل تعزيز وفعالية تقديم الخدمة.

5.1.6 أفضل الممارسات المتعلقة بالابتكار والتحول في مؤسسات القطاع العام.

6. الموضوعات الفرعية للمائدة المستديرة

6.1 تحول مؤسسات القطاع العام من أجل تحقيق تنمية مستدامة فعالة وشاملة وتخضع للمساءلة

اتفق المشاركون في مؤتمر المائدة المستديرة التاسع والثلاثين على أن المؤسسات الجيدة هي بمثابة أدوات تمكينية لتحقيق الشمول والفعالية والخضوع للمساءلة. وقياساً على ذلك، يقر المساهمون في هذه الجلسة أن بذل الجهود الجادة في التحول المؤسسي لتحقيق الحوكمة الفعالة والشاملة والخاضعة للمساءلة سوف تضع قارة أفريقيا على مسار الإسراع بتحقيق أهدافها التحويلية كما هو منصوص عليه في أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة. وسوف تضع هذه الجلسة الفرعية نهجاً تفصيلياً من أجل البناء المؤسسي الذي يحدد كل من العوامل المادية والشخصية الضرورية لتضمين عامل التحسين في هيكل الحوكمة حتى يتسنى له الصمود أمام العواصف الاقتصادية والسياسية الدورية التي يتسم بها المجال الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا. وسوف يبرهن المساهمون بشكل أساسي على أن المؤسسات الفعالة والشاملة والخاضعة للمساءلة هي الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

6.2 دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أدوات لتمكين مؤسسات القطاع العام من أجل تحقيق التنمية المستدامة

من الرؤى الرئيسية التي صدرت عن مؤتمر المائدة المستديرة التاسعة والثلاثين أنه بالرغم من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تظل أكثر الجوانب تمكيناً للابتكار، حيث أنها جاءت بالمزيد من الإمكانيات مع الثورة الرقمية، إلا أن الابتكار لا يمكن اعتباره مرادفاً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن ثم سوف يسهم المشاركون في هذا الموضوع المحوري من خلال زيادة المعرفة حول هذا الموضوع من خلال تبادل الأفكار المتعلقة بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء مؤسسات القطاع العام وكيفية تعزيزها لكفاءة الدول من أجل تحقيق التنمية المستدامة. كما يطرح المشاركون أفكارهم حول طرق التفاعل داخل منظومات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين البيئات التكنولوجية المختلفة من خلال علاقات الاستفادة المتبادلة والتعاونية، وتتضمن هذه العلاقات الموائمة بين قدرات المشاركين ومواردهم تحقيقاً للمساهمة في توفير الخدمة بشكل فعال.

6.3 تعزيز فعالية المؤسسات المعنية بتنسيق السياسة العامة والآليات اللازمة لفعالية التنفيذ

إن عملية تنسيق السياسات العامة في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأجندة أفريقيا 2063 هي من أهم تحديات البناء المؤسسي وتكامله. وغالباً ما يتم التعامل مع صنع السياسات العامة باعتباره مهمة تتعلق بالتصميم، مع تركيز معظم المناقشات المتعلقة بتصميم السياسات العامة على وضع أو تحسين برنامج معين، بحيث يتم تمكين القائم بالتصميم من التركيز على الطلبات الخاصة ببرنامج محدد مع محاولة مع تحييد العناصر الأخرى الخاصة بالرؤية الأشمل للسياسات العامة. وهو النهج الذي يؤدي إلى برامج ضيقة الأفق إلى حد كبير. وبالتالي ينبغي أن تكون من ضمن الأمور الأساسية عند تصميم السياسة أن يعتمد نجاح أي برنامج على أقل تقدير على تأثيره في برامج أخرى. ومن هنا سوف يفحص المساهمون في هذا الموضوع الفرعي بشكل رئيسي أسباب التحديات التي تواجه عملية التنسيق بين السياسات العامة والآليات التي قد تتوفر للتحسين من هذا التنسيق. كما سوف يناقش المساهمون حدود التنسيق باعتباره الحل لقصور الحوكمة في أفريقيا، وذلك في إطار تناول الأشمل لتحول الإدارات العامة في القارة.

6.4 القضايا المتداخلة ذات الصلة بتحول مؤسسات القطاع العام في أفريقيا

في إطار الدراسة الشاملة لدور المؤسسات في تنفيذ أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة، تبرز الحاجة لإلقاء الضوء على العديد من الجوانب التي تتصف بها المؤسسات القوية والفعالة والشاملة والخاضعة للمساءلة، ومن ضمن هذه الجوانب القيادة والموارد البشرية. ويجب الأخذ في الاعتبار عند النظر في أمر التنمية المؤسسية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063 أن المؤسسات تعتبر لا قيمة لها بدون القيادة والموارد البشرية التي تمتلك ما يتلائم من إمكانيات وقيم وعقليات. إدراكاً لهذه العلاقات المتداخلة في أي منظومة إدارية وتطلعاً إلى تقوية مؤسسات القطاع العام، سوف يحدد المشاركون في مناقشة هذا الموضوع ويفحصوا الحجج المتعلقة بالقضايا المتداخلة في الإدارة العامة. كما سوف يتم إيلاء اهتمام خاص إلى القضايا المتعلقة بتحسين تقديم الخدمة للمواطنين أو القضايا المؤثرة في ذلك، وتعزيز مساءلة المسؤولين العموميين، والنقويض بصنع القرار، ودعم المهنية والجدارة في التعيين. ومن المنتظر أن حسن توجيه هذه العمليات والمكونات المتشابهة من شأنه أن يعزز قدرة مؤسسات الخدمة العامة.

6.5 تقوية المؤسسات اللامركزية من أجل تعزيز وفعالية تقديم الخدمة

على مدار السنوات، عززت العديد من الدول النامية القاعدة الديمقراطية للحكم المحلي، وهو ما أدى علي أرض الواقع إلى استعادة الديمقراطية وترسيخ جذورها على المستوى الوطني. ومن المؤكد أن الحكم المحلي يسهم في تعزيز كل من شرعية الحكومة (من خلال تقوية المشاركة والمساءلة في صنع السياسات) وكفاءة تقديم الخدمات العامة (من خلال إتاحة المعلومات وتوسيع نطاق المشاركة والإشراف). وفي إطار هذا التوجه، فقد حدث توسع في سلطات الوحدات المحلية في صنع القرار، وانتخاب قياداتها، وزيادة عوائدها، واتخاذ قرارات الاستثمار في إطارها الجغرافي. ويأتي مع هذه الاستقلالية السياسية المزيد من المسؤولية، وكذلك المزيد من الموارد المالية من خلال الضرائب المحلية والتحويلات المالية من الحكومة المركزية إلي المحليات.

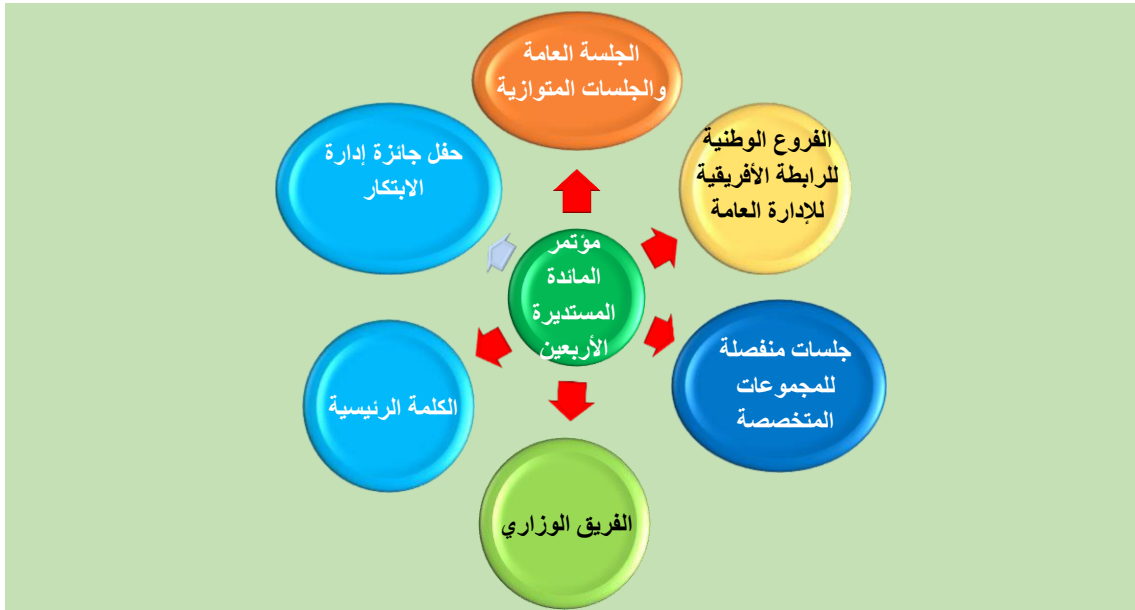
وفي هذا السياق المعقد للبناء المؤسسي سوف يتناول المشاركون في هذا الجانب بالنقاش التحديات التحولية التي على الحكومات المحلية مواجهتها لا سيما فيما يتعلق بما يلي: (أ) تقوية قدرات الأشخاص من أجل المشاركة مع الحكومة المحلية كمواطنين؛ (ب) زيادة استجابة الحكومات المحلية مع مواطنيهم من خلال المؤسسات الديمقراطية؛ (ج) تعزيز كفاءة الخدمات العامة وجودتها في المجالات المحورية (مثل التعليم، والرعاية الصحية، وشبكات الأمان الاجتماعي، وإدارة البنية التحتية)؛ (د) الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال العلاقات بين مكونات الدولة.

6.6 دراسات الحالة

تتشكل عملية التطوير المؤسسي علي أساس الغرض منها والعوامل البيئية المحيطة بها، وهو ما ينطبق علي تطوير مؤسسات الحوكمة والإدارة العامة في أفريقيا علي المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والقارية. ويجب أن يتمثل الغرض الرئيسي من تطوير الحوكمة ومؤسسات الإدارة العامة في إقامة المؤسسات ودعمها لتمكينها من تعزيز عملية التنمية والتعامل مع التحديات التي تواجه القارة وشعوبها. ولا يقتصر التطوير المؤسسي علي تقوية المؤسسات القائمة بالفعل، بل يشتمل كذلك علي الاستجابة إلى الواقع الحالي وإقرار أشكال جديدة تتواءم مع خصوصية الواقع التاريخي والثقافي والسياسي لكل دولة أو إقليم علي النحو الذي يُمكن من دعم تحقيق مطامح التنمية للشعوب.

ومن عوامل الجذب لمؤتمرات المائدة المستديرة للرابطة الأفريقية للإدارة العامة ما تتيحه من فرص للمشاركين للتعلّم من أفضل الممارسات فيما يتعلق بالمناهج المبتكرة في البناء المؤسسي، وتحديث المؤسسات الإدارية، وتقديم الخدمات، والحوكمة الرشيدة والكثير من المساعي الأخرى الهادفة إلى تقديم خدمات شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة. وعليه فإنه من المتوقع لمؤتمر المائدة المستديرة الأربعين أن يمثل منصة عملية لمجموعة ثرية من أفضل الممارسات والمبادرات الناجحة للتحول المؤسسي تحقيقاً للتنمية المستدامة علي مستوى القارة الأفريقية والعالم.

7. الإطار المنطقي لمؤتمر المائدة المستديرة



8. المشاركون المتوقعون

بالإضافة إلى حكومات الدول والجهات الفاعلة الفردية وغير الحكومية، تعرب الرابطة الأفريقية للإدارة العامة عن تقديرها لحضور المؤسسات الشريكة الأخرى. فلقد تشرف مؤتمر المائدة المستديرة التاسع والثلاثين بحضور الشركاء التاليين:

(أ) الشبكة الأفريقية لمديري الموارد البشرية في القطاع العام (APS-HRMnet)

(ب) منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا (UCLG-Africa) والأكاديمية التابعة لها – الأكاديمية الأفريقية للحكم المحلي (ALGA)

(ج) القمة العالمية للحكومات

(د) معهد التطوير التنظيمي (OD)

هـ) الجمعية الأمريكية للإدارة العامة (ASPA)

و) المعهد الدولي للعلوم الإدارية (IIAS)

ز) إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)

ح) المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة (PNSA)

ينتمي الحضور بمؤتمر المائدة المستديرة إلى الأطراف التالية:



9. مقر المؤتمر وتاريخه

سوف ينعقد المؤتمر في القاهرة، مصر

تاريخ المؤتمر: 3-6 ديسمبر، 2019

10. محتوى المؤتمر

سوف يتم تحديد المتحدثين ومقدمي العروض بالمؤتمر من خلال الرابطة الأفريقية للإدارة العامة بالتعاون مع المؤسسات الشريكة. وبالنسبة للمتحدثين يجب الالتزام بالحدود الزمنية التالية:

من 1 إلى 30 مايو 2019	الملخص
من 1 إلى 30 يونيو 2019	المسودة الكاملة للأوراق
من 15 إلى 31 أغسطس 2019	الأوراق الكاملة بعد مراجعة الزملاء

11. لغات العمل المستخدمة

تتمثل لغات العمل المستخدمة في الإنجليزية والفرنسية والعربية.

12. التسجيل ورسوم المشاركة

12.1 يتم تشجيع جميع المشاركين على التسجيل على شبكة الانترنت:

<http://www.aapam.org/conferences-and-events/eventcalendar#id=109&cid=1076&wid=701>

وسداد رسوم التسجيل التالية:

(أ) المشاركون من الدولة المستضيفة – 310 دولار

(ب) المشاركون الآخرون – 410 دولار

(ج) الأشخاص المصاحبون (أزواج/زوجات المشاركين) – 210 دولار

من الممكن أيضاً إرسال نماذج التسجيل المستوفاة عبر البريد الإلكتروني مباشرة إلى الأمانة العامة للرابطة الأفريقية للإدارة العامة والتنظيم.

12.2 يجري سداد رسوم المشاركة عند التسجيل و/أو في مقر المؤتمر. ولكن نوصي بأن يقوم المشاركون بالسداد بشكل مبكر على الأقل قبل 3 أسابيع من تاريخ المؤتمر، كما يمكن السداد بتحويل بنكي إلى حساب الرابطة الأفريقية للإدارة العامة والتنظيم الموضح أدناه:

AAPAM A/C FCY 1103297694
Kenya Commercial Bank
Milimani Branch
P.O. Box 69695, Nairobi, Kenya
Tel; +254 20 2719433/2719434, 2719470
Fax: +254 20 2729942
SWIFT CODE: KCBLKENX

12.3 بالنسبة للذين قاموا بالسداد من خلال تحويل بنكي، ينبغي تقديم إثبات السداد في يوم المؤتمر.
12.4 من الممكن للمشاركين سداد ما يقابل رسوم المشاركة الموضحة أعلاه بعملات أخرى قابلة للتحويل مثل اليورو، والجنيه الاسترليني، والدولار الكندي، والرائد الجنوب أفريقي. وسوف تتوافر قيمة رسم المشاركة بهذه العملات في جدول متاح عند مكتب التسجيل.

13. الإقامة الفندقية

سوف تتوفر المعلومات الكاملة بشأن فنادق الرسمية للمؤتمر على الموقع الخاص بالرابطة الأفريقية للإدارة العامة: www.aapam.org

14. الأمانة العامة للمؤتمر

من الممكن الحصول على المزيد من المعلومات والقيام بالاستفسار بشأن المؤتمر من خلال:

AAPAM Secretariat
The Secretary General
132 Fuchsia Close, Gigiri
Nairobi, Kenya.
P O Box 48677, 00100 GPO, Nairobi,
Kenya
E-mail: aapam@aapam.org or
info@aapam.org
Telephone: +254 20 2629650; 254 712

1. ملاحظات الرئيس باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أمام البرلمان الغاني، مركز مؤتمرات أكرا الدولي، أكرا، غانا، 11 يوليو 2019.
2. B. Guy Peters: The challenge of policy coordination, Published online: 29 Mar 2018 Pages 1-11 | Received 05 Feb 2018
May 2002: Department for International Development and the Netherlands
Ministry of Foreign Affairs www.odi.org.uk/keysheets/ Accessed on 19March 2019
4. Kumssa A. and Mbeche I. I (2004): The role of institutions in the development process of African countries. International Journal of Social Economics, Volume: 31 Issue: 9, 2004.
<https://www.emeraldinsight.com/doi/full/10.1108/03068290410550638>